

أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2019) دراسة قياسية.
**The effect of tax policy on economic growth in algeria during the
 period (1990-2019) empirical study.**

هواري سفيان¹، نفال فاطمة²

Houari Sofiane¹, Nekkhal Fatima²

¹ جامعة وهران 2 محمد بن احمد (الجزائر)، houari.sofiane@univ-oran2.dz

² جامعة وهران 2 محمد بن احمد (الجزائر)، fatima.nekkhal@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/09/01 تاريخ القبول: 2021/06/12 تاريخ النشر: 2021/07/29

ملخص:

يعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم الأهداف التي تسعى إليها الدول، لما له من انعكاسات وأثار إيجابية على اقتصادياتها، والجزائر كغيرها من الدول، تسعى جاهدة لتحقيقه عن طريق سياساتها الاقتصادية وخاصة السياسة المالية التي تعتبر إحدى أهم الأدوات استعمالا وأكثرها تأثيرا من خلال سياسة الإنفاق العام والسياسة الضريبية وسياسة الدين العام.

وتهدف الدراسة لمعرفة مدى فعالية السياسة الضريبية كإحدى أدوات السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة: 1990-2019، بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى *OLS*. وقد تم التوصل إلى وجود علاقة طردية وإيجابية من خلال تأثير السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي عن طريق الجباية البترولية على المدى القصير والطويل، كون اقتصاد الجزائر ربعي. كما تم التوصل إلى عدم تأثر النمو بالجباية العادية على الرغم من التعديلات التي أدخلت عليها سنة 1992، لكن تبقى غير كافية وتستدعي إصلاحات أخرى.

كلمات مفتاحية: النمو الاقتصادي، الناتج الداخلي الخام، الجباية العادية، الجباية البترولية، طريقة المربعات الصغرى *OLS*.

تصنيفات *JEL*: O55، O47، E62، C01

Abstract:

Economic growth is considered as one of the most important objectives that countries seek, because of its repercussions and positive

¹ المؤلف المرسل: هواري سفيان، الإيميل: houari.sofiane@univ-oran2.dz

effects on their economies, and Algeria, like other countries, strives to achieve it through their economic policies, especially financial policy, which is one of the most used and most influential tools through public spending policy and Tax policy and public debt policy.

This study has been conducted, to find out the effectiveness of the tax policy in achieving economic growth during the period (1990-2019), depending on the least squares method (OLS), and it has been reached a positive relationship between tax policy and economic growth through petroleum taxes in the short and long term, because the Algerian economy is renter.

It was also concluded that growth is not affected by normal taxation, despite the amendments made in 1992, but it remains insufficient and calls for other reforms.

Keywords: Economic growth, raw domestic product, Regular taxation, petroleum taxation, L.S.Method.

JEL Classification Codes: O55, O47, E62, C01

1. مقدمة:

يعتبر النمو الاقتصادي احد المؤشرات الاقتصادية التي اولاها الاقتصاديون أهمية بالغة لما له من آثار ايجابية على الناتج المحلي الإجمالي، والدول النامية كغيرها من الدول تسعى جاهدة لتحقيق ذلك. وتميز الدول النفطية عن باقي الدول بارتباط اقتصادها بأسعار المحروقات مما يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعتبر أمر سلبي كون الأسعار غير ثابتة وترتبط بعوامل خارجية. والجزائر من بين هاته الدول التي بنت اقتصادها من الربح بحثا على النمو الاقتصادي من خلال تسطير برامج تنمية طويلة المدى، بالاعتماد على سياستها الضريبية بشقيها: العادية والبتروولية، حيث لم تعد هذه السياسة أداة لتأمين تسديد فحسب ولكن وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية وأداة ناجعة لتشجيع الأنشطة الاقتصادية وآلية للتأثير على دخول الطبقات، كما لها دور اقتصادي يتجسد أساسا في الإنعاش وتحفيز الاستثمارات، ولكنها تأثرت بتقلبات أسعار النفط.

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية كالتالي: ما مدى فعالية السياسة الضريبية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1990-2019؟

أ- فرضيات البحث: للسياسة الضريبية علاقة طردية مع النمو وتؤثر عليه تأثير ايجابي في المدى

القصير والطويل.

ب- أهداف البحث: تهدف الدراسة إلى معرفة مدى فعالية السياسة الضريبية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال الجباية بنوعيتها خاصة بعد انهيار أسعار البترول، واقتراح بعض الحلول التي من شأنها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و الخروج من التبعية الرعية و تحقيق التنمية.

ت- المنهج المعتمد: للإجابة على الإشكالية المطروحة نستخدم المنهج التحليلي الوصفي، والاستعانة بالأسلوب القياسي، واستخلاص النتائج ثم مقارنتها مع النظريات، والدراسات السابقة.

ث- الأدبيات و الدراسات السابقة:

حيث أكد كينز على وجود علاقة ايجابية وطردية من خلال تأثير الضرائب على الطلب الكلي وحجم الاستثمار من خلال تقديم التحفيزات والتخفيضات الضريبية.

دراسة قام بها معط الله امال، اخرون سنة 2016 تهدف الى دراسة اثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر(1970-2015) باستخدام طريقة التكامل المتزامن، وتوصلت الى أن الإيرادات النفطية، الإيرادات الضريبية، و غير الجبائية لها أثر إيجابي ومعنوي على الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي.

دراسة قام بها TAKUMAH سنة 2014 تهدف الى معرفة العلاقة بين الإيرادات الضريبية والنمو في غانا(1986-2010)، باستخدام اختبار سببية جرانجر، وتوصلت الى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الإيرادات الضريبية نحو النمو، ولها اثر ايجابي ومعنوي على النمو في المدى القصير والطويل.

دراسة قام بها حول ابراهيم وبومدين حسين سنة 2019، تهدف الى تقييم اثر السياسة الجبائية على النمو في الجزائر (1990-2017)، باستخدام نموذج **ARDL** ، وتوصلت الى ان هناك تأثير ايجابي لكل من النفقات الجبائية والجباية البترولية وتكوين راس المال المادي في الاجلين الطويل والقصير في حين الجباية العادية معنوية لكن اثرها سلبى على النمو في الاجل القصير و الطويل.

دراسة قام بها العقون عبد الجبار سنة 2020، تهدف الى معرفة اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر بالمقارنة ببعض دول الخليج (1990-2016) باستخدام نماذج البانل، وتوصلت النتائج الى تأثير الإيرادات العامة تأثيرا ايجابيا على النمو الاقتصادي في الأجل في دول عينة الدراسة.

دراسة قام بها أحمد داليا محمد اسماعيل واخرون سنة 2014 تهدف الى معرفة مدى تأثير الناتج المحلي بالسياسة الضريبية في السودان (1980-2012) باستخدام المنهج القياسي، وتوصلت الدراسة الى أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج والضرائب، وأن الضرائب تؤثر سلبا على الناتج المحلي.

دراسة قام بها محمد مخلوف مفتاح سنة 2014، تهدف الى معرفة اثر الإيرادات الغير نفطية على الدخل المحلي الإجمالي في ليبيا للفترة 1962 - 2012 باستخدام التكامل المشترك وتصحيح الخطأ وأظهرت نتائج تحليل هذا النموذج عن طريق تقدير دوال الهيكل الضريبي للاقتصاد الليبي إن متغير الناتج المحلي الإجمالي له تأثير على جميع متغيرات الهيكل الضريبي في الاقتصاد الليبي. كما تؤكد هذه الدراسة على وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة.

دراسة قام بها بلمقدم مصطفى وبن عاتق حنان سنة 2013، تهدف الى معرفة اثر الجباية بنوعها على النمو الاقتصادي في الجزائر (1968-2010) باستخدام اختبار التكامل المتزامن ، وتوصلت الى ان الجباية البترولية لها تأثير ايجابي على تطور الناتج الداخلي الخام.

2. الجزء النظري للدراسة :

1.2 السياسة الضريبية: وهي مجموعة البرامج التي تعتمد عليها الدولة لإحداث آثار مرغوبة، وتجنب الآثار الغير مرغوبة، لتحقيق الأهداف المسطرة عن طريق أدواتها. (السيد مرسي، 1998، صفحة 7)

1.1.2 أهداف السياسة الضريبية: تهدف السياسة الضريبية إلى:

1.1.1.2 الأهداف الاقتصادية: حيث تسعى السياسة الضريبية إلى: (قدي، 2011، صفحة 211)

- التأثير على حجم الاستهلاك بالحد منه وتشجيع الاستثمار وتوجيهه نحو قطاعات منتجة وقادرة على خلق مناصب شغل، وتصحيح إخفاقات السوق، والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية.
- حماية المنتج الوطني وتغطية العجز في ميزان المدفوعات.

2.1.1.2 الأهداف الاجتماعية: حيث تعمل على تجسيد العدالة الاجتماعية من خلال: (اوكيل، 2016، صفحة 115)

- تخفيف حدة التفاوت بين الدخول والثروات بإعادة توزيعها.

- تشجيع استهلاك بعض المواد، والحد من استهلاك أخرى، والعمل على تحقيق الرفاهية للأفراد.

3.1.1.2 الأهداف المالية: وهو أهم الأهداف التي تسعى إليه السياسة الضريبية كونها تعمل على توفير الموارد اللازمة لتغطية النفقات لإشباع الحاجات العامة. (الدجاوي، 2018، صفحة 49)

4.1.1.2 الأهداف السياسية: فمثلا قد تخصص دولة أو أكثر بمعاملة ضريبية متميزة، أو لتثبيت مركزها التجاري والتنافسي في الأسواق العالمية، كما لها دور في المجال السياسي بين الدول من خلال إعفاء

احتياجات السفارات والقنصليات والمفوضيات الأجنبية من أثاث وأدوات... الخ. (الدجاوي، 2018، صفحة 51)

2.1.2 أدوات السياسة الضريبية: حيث صنفها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى 05 مجموعات: (الدجاوي، 2018، صفحة 52)

1.2.1.2 الإعفاءات الضريبية: من خلال منح إعفاءات ضريبية كلياً أو جزئياً، دائماً أو مؤقت.

2.2.1.2 التخفيضات الضريبية الخاصة بالوعاء: تتمثل في تقليص حجم المادة الخاضعة للضريبة.

3.2.1.2 التخفيضات الضريبية الخاصة بالمعدل: تتمثل في فرض معدل ضريبي اقل من السائد.

4.2.1.2 القرض الضريبي: حيث يعمل على التخفيض من القيمة الضريبية المستحقة دون المساس بالمادة الخاضعة للضريبة، ولكنه يحقق وفر ضريبي.

5.2.1.2 إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنة القادمة: وهو امتياز يمنح للمؤسسات بهدف المساعدة.

2.2 النمو الاقتصادي ويعرف: على أنه زيادة القدرة الإنتاجية في المدى الطويل، التي تقاس عادة بواسطة النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي. (عفيف، 2015، الصفحات 75-76)

1.2.2 عوامل النمو الاقتصادي:

يعتمد معدل النمو الطبيعي Gn في الأجل الطويل على عاملين هما: معدل نمو قوة العمل L ومعدل

نمو إنتاجية العمل Q الناتج عن التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي، ويعبر عنه بالصيغة: $Gn=L+Q$ ، ويتوقف على عاملين: معدل الاستثمار، وإنتاجية الاستثمار. (سليم، 2008، الصفحات 91-92)

2.2.2 قياس النمو الاقتصادي: نذكر منها: (كبداني، 2013، الصفحات 22-23)

1.2.2.2 الدخل الوطني الكلي: حيث اقترح هذا المعيار بدلا من متوسط نصيب الفرد من طرف «MEAD» إلا انه تم انتقاده كون زيادته أو نقصانه مرتبطة بمعدل النمو السكاني.

2.2.2.2 الدخل الوطني الكلي المتوقع: حيث اقترح البعض الاعتماد على الدخل المتوقع بدل الفعلي وخاصة الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة معطلة.

3.2.2.2 متوسط نصيب الفرد: وهو الأكثر شيوعا واستخداما لدى الاقتصاديين ويحسب وفق الصيغة

التالية: متوسط نصيب الفرد = (الدخل الحقيقي للفرد للفترة t - الدخل الحقيقي للفرد للفترة $t-1$) / (الدخل الحقيقي للفرد للفترة $t-1$).

4.2.2.2 معادلة singer: والذي وضعت في 1952 من طرف **singer** وفق الصيغة التالية:
 $D=SP-R$ ، حيث أن (**D**) هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما تمثل (**S**) معدل الادخار الصافي، وأما (**P**) فهي إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة)، في حين تمثل (**R**) معدل نمو السكان، وكانت افتراضات هذه المعادلة صادقة في عهده وغير كذلك في الوقت الحالي.

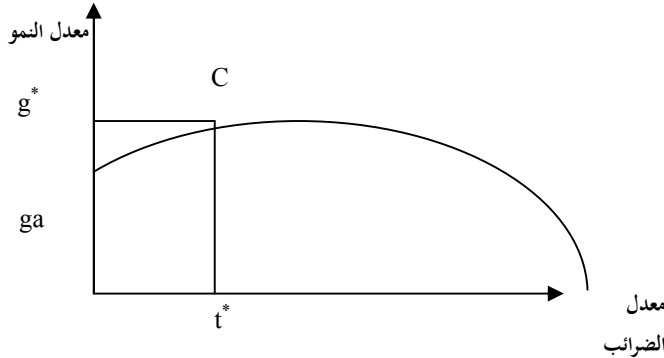
3.2. علاقة السياسة الضريبية بالنمو الاقتصادي:

لقد حاول العديد من المفكرين الاقتصاديين التطرق للعلاقة التي تربط النمو الاقتصادي بالسياسة الضريبية وهناك العديد من الدراسات التي توصلت إلى نتائج مختلفة منها السلبية ومنها الإيجابية:

1.3.2 النموذج الكينزي: فتخفيض الضرائب يحدث زيادة في الدخل بمقدار مضاعف وتتوقف قيمته على الميل الحدي للاستهلاك، حيث إذا ازداد زادت قيمة المضاعف. (الناصر، 2003، صفحة 41)

2.3.2 نموذج سكالي: حيث قام هذا الاقتصادي بدراسة قياسية بين 1950 و 2004 وخلص إلى كون العلاقة بين معدل النمو ومعدل الضريبة طردية قبل تجاوز المعدل الأمثل t^* وتتحول إلى علاقة عكسية إذا تم تجاوز هذا الحد (عفيف، 2015، الصفحات 75-76)، والآلية في الشكل (1) أدناه:

الشكل(1): منحنى يوضح العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي



المصدر: (عفيف، 2015، صفحة 76)

3.3.2 النماذج النيوكلاسيكية للجباية كمتغير محفز لخصائص مجال النمو المتوازن الموافق للتشغيل الكامل: حيث يعتبرون انه لا توجد علاقة في الأجل الطويل، غير انه يتم استخدام الضريبة لتوجيه الاقتصاد نحو مجال النمو المتوازن، وعليه يمكن القول إن علاقة السياسة الضريبية مع النمو تكمن في كون زيادة العبء الضريبي على الفرد يعيق النمو. (السيد مرسي و اخرون، 2007، صفحة 39).

4.2 واقع السياسة الضريبية والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2019:

1.4.2 واقع السياسة الضريبية في الجزائر 1990-2019: لقد قسم المشرع الجزائري موارد الميزانية إلى أقسام، حسب الجدول (1) أدناه في قانون المالية 2019 (قانون المالية، 2018، صفحة 28) كمثال.

جدول (1): موارد الميزانية لسنة 2019

المبالغ (بآلاف دج)	إيرادات الميزانية
	1- الموارد العادية
	1.1 الإيرادات الجبائية
1.453.911.724,7	201-001 - حواصل الضرائب المباشرة.....
108.548.222,8	201-002 - حواصل التسجيل والطابع
1.120.087.480,5	201-003 - حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال
503.171.694,8	(منها الرسم على القيمة المضافة، على المنتوجات المستوردة)
10.000.000,0	201-004 - حواصل الضرائب غير المباشرة
348.870.663,0	201-005 - حواصل الجمارك.....
3.041.418.091,0	المجموع الفرعي(1)
	1. 2. الإيرادات العادية:
29.000.000,0	201-006 - حواصل ومداخيل الأملاك الوطنية.....
123.000.000,0	201-007 - الحواصل المختلفة للميزانية
20.000,00	201-008 - الإيرادات النظامية.....
152.020.000,0	المجموع الفرعي(2)
	1. 3. الإيرادات الأخرى
600.000.000,0	الإيرادات الأخرى.....
600.000.000,0	المجموع الفرعي(3)
3.793.438.091,0	مجموع الموارد العادية
	2. الحماية البترولية
2.714.469.557,3	201-011 - الحماية البترولية.....
6.507.907.648,3	المجموع العام للإيرادات

المصدر: (قانون المالية، 2018، صفحة 28).

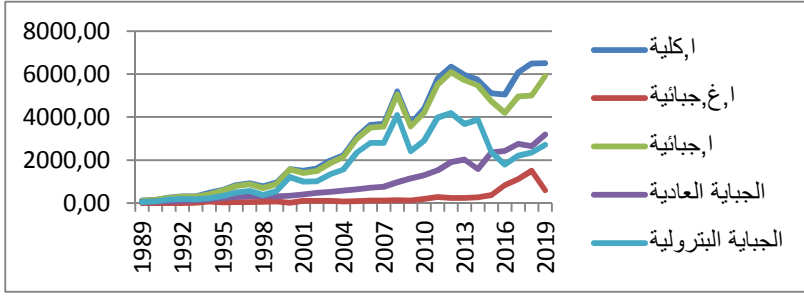
يبين الجدول توزيع الإيرادات النهائية لسنة 2019، وتم تقسيم الموارد إلى عادية وبتروولية، كما تعتبر كل القيم تقديرية لسنة مقبلة. ويظهر من خلال الجدول ارتفاع حصيلة الإيرادات خارج المحروقات مقارنة مع السنوات السابقة، حيث تمثل نسبة 58.29% أما الإيرادات البتروولية فتمثل نسبة 41.71% نتيجة انخفاض أسعار المحروقات واتخاذ الجزائر حزمة تدابير من بينها ترشيد النفقات.

وتتكون الإيرادات الجبائية من نوعين: الجباية العادية والجبائية البتروولية، تتكون الجباية العادية حسب (عبد الهادي، 2016، الصفحات 234-237) من: الضرائب المباشرة كالضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات والضرائب غير المباشرة كالرسم على القيمة المضافة وكذا الضرائب الجمركية، أما الجباية البتروولية فتتكون من مجموعة من الضرائب والرسوم، كالإتاوة والرسم على الدخل البتروولي.

من خلال الشكل (2) أدناه، يظهر مدى مساهمة الإيرادات الجبائية في الرفع من الإيرادات العامة، خاصة بعد 1992 والإجراءات المتخذة لإصلاح النظام الضريبي، حيث ارتفعت سنة 1990 من 147.3 (م.دج) أي بنسبة 51.32% إلى غاية 1997، أين بلغت قيمتها 878.778 (م.دج) لتتخف سنة 1998 وبلغت 708.384 (م.دج)، لترتفع مرة أخرى إلى غاية سنة 2009 وبلغت 3073.6 (م.دج)، ثم انخفضت سنة 2010 إلى 2799.6 (م.دج) نتيجة تداعيات الأزمة المالية 2008، لكن سرعان ما ارتفعت من جديد سنة 2011، وبلغت 3056.5 (م.دج) لتصل أقصى قيمة لها في 2014، أين ساهمت في الإيرادات الجبائية بنسبة 71.08% ثم بدأت في الانخفاض تدريجيا بعد ذلك.

واعتمدت الجزائر في تحصيل إيراداتها على الجباية البتروولية بنسب متفاوتة تجاوزت في كل السنوات تقريبا أكثر من 50%، حيث تراوحت بين 51.32% في 1990 و 64.02% في 1999 إلى 50.04% في 2011، حتى بلغت أقصى نسبة في 2008 بمعدل 80.90%، وفي المقابل تفاوتت الجباية العادية وسجلت نسبة 48.68% سنة 1990، ثم انخفضت إلى 33.87% سنة 1991 ثم تفاوتت النسب، وهذا أمر طبيعي كون اقتصاد الجزائر ريعي، ما أثر سلبا على فعالية النظام الضريبي، وهذا ناتج عن غياب المتابعة الجبائية لكبار المكلفين بالضرائب، والغش والتهرب الضريبي، وبعد الأزمة 2014 ارتفعت حصيلة الجباية العادية وبلغت 49.80%، واستمرت على نفس النهج في 2016 أين بلغت أقصى قيمة لها بنسبة 57.63% ثم 54.05% سنة 2019.

منحنى رقم (2): يوضح تطور الإيرادات.

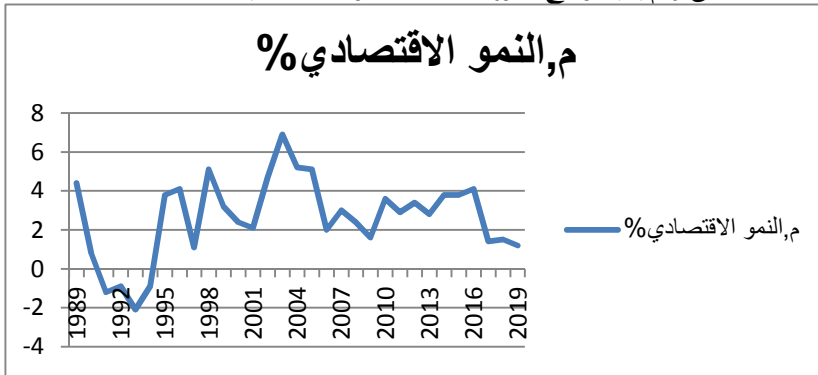


المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مختلف التقارير السنوية للبنك، قانون المالية 2019.

2.4.2 واقع النمو الاقتصادي 1990-2019:

يمكن أن نلاحظ تفاوت نسب النمو الاقتصادي في الجزائر، كما يوضحه الشكل (03) أدناه، حيث شهدت سنة 1990 إلى 1994 معدلات جد منخفضة، نظرا للظروف الأمنية التي مرت بها البلاد إلى غاية 1995 أين وصلت 3.8%، حتى بلوغ أقصى قيمة له وهي 6.9% سنة 2003، وهذا راجع إلى تحسن أسعار المحروقات، وذلك كون النمو الاقتصادي في الجزائر مرهون بالنمو في قطاع المحروقات، لينخفض بعدها تدريجيا إلى أن بلغ 2.4% في 2008 نظير تراجع أسعار النفط بعد الأزمة المالية 2008، ثم استعاد عافيته بعد ارتفاع الأسعار مرة أخرى وتسطير الجزائر برامج تنمية مخصصة بذلك بمبالغ مالية ضخمة لكل برنامج، وبلغ 4.1% في 2016، ثم انخفض تدريجيا إلى غاية 2019، أين بلغ 1.2%، وهذا بالرغم من تماهي الأسعار اواخر 2014، لكن الجزائر استخدمت الاحتياطات المالية لصندوق ضبط الإيرادات لمواصلة مشاريعها التنموية.

منحنى رقم (3): يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي 1990-2019



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مختلف التقارير السنوية للبنك، قانون المالية 2019.

3. دراسة قياسية لمعرفة دور السياسة الضريبية في تحقيق النمو خلال الفترة 1990-2019:

سنحاول في هذه الدراسة قياس مدى فعالية السياسة الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 في المدى القصير والطويل، بالاعتماد على برنامج EVIEWS 8.0. مصادر البيانات: تم جمع بيانات متغيرات الدراسة من: ons-تقارير البنك- مختلف قوانين المالية مجتمع الدراسة: يتكون من السلاسل الزمنية والتي تضم 30 مشاهدة في الفترة الممتدة من 1990-2019، وتم تحديد متغيرات الدراسة كما يلي:

المتغير التابع: والممثل بسلسلة الناتج المحلي الإجمالي، نرسم له ب pib والمعبر عنه بالأسعار الجارية للعملة الوطنية.

المتغيرات المستقلة: الإيرادات الجبائية : وتم تقسيمها إلى قسمين:

الجبائية العادية: ويرمز لها ب $impn$: والمعبر عنها بالمليار دج.

الجبائية البترولية: ويرمز لها ب $impp$: والمعبر عنها بالمليار دج.

بعد ذلك تم استعمال كل القيم في شكل اللوغاريتم (خويلد، 2018) لتقليص تباين السلاسل، وإزاحة المشاهدات الشاذة، ثم قمنا بطرح كل قيمة من القيمة السابقة لتحديد الفرق بين كل سنة، ثم حساب الوسط الحسابي لكل معلمة ومقارنتها بالقيمة المقابلة لها في نفس السنة، والعمل ب $system(0,1)$ ، حيث تعطى قيمة 0 إذا كانت قيمة الوسط الحسابي اقل من القيمة المقابلة لها في السنة، وتعطى قيمة 1 إذا كانت أكبر إلى غاية 2019، أين منحت 0 كون 2020 غير معلومة.

1.3 تحديد نموذج الدراسة وتقديره:

أعطي نموذج الدراسة بالعلاقة التالية:

$$LPIB = C(1) + C(2)*LIMPP + C(3)*LIMPN + E$$

حيث أن $c1$: الحد الثابت، $c2, c3$ معاملات النموذج، e قيمة الخطأ العشوائي

2.3 الدراسة الإحصائية :

من خلال الجدول (3) في الملحق، يمكن التوصل لكتابة معادلة النموذج ككل وفق الشكل التالي:

$$LPIB = 0.6039*LIMPP + 0.1726*LIMPN + 0.01051$$

Ad $r-sq=0.38$ - $dw= 2.13$ - $p=0.000567$.

1.2.3 معنوية النموذج والمعالم:

نلاحظ من خلال النتائج أن معامل التحديد المصحح r-squared ad قيمته 0.38 ، وهي بعيدة من الواحد وهو ما يبين أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع pib بنسبة 38.25 %، وهي ضعيفة، و الباقي لبعض المتغيرات الغير مدرجة في النموذج. كما يظهر لنا كذلك معنوية النموذج ككل كون f لفيشر (Prob(F-statistic) تساوي 0.000567، وهو ما يبين أن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية كونه اقل من القيمة المعنوية 5.

معنوية المعالم: حيث ظهرت المعالم موجبة وهذا يدل على العلاقة الطردية بين الإيرادات الجبائية والنتائج الداخلي وحتى الثابت موجب. غير انه يظهر معنوية الجبائية البترولية وعدم معنوية الجبائية العادية كونها اكبر من القيمة المعنوية 5 .

2.2.3 دراسة استقرارية السلاسل (سكون):

وتفيد هذه الدراسة في الحصول على نتائج سليمة وانحدارات غير مزيفة وهناك عدة اختبارات لاستقرار السلاسل، نقتصر في دراستنا هذه على اختبار جذر الوحدة، وذلك بهدف فحص خواص السلاسل الزمنية والتأكد من مدى استقرارها وتحديد رتبة تكاملها وسوف نقتصر في دراستنا على اختبار "ديكي فولر"، وسنقوم بالاختبار عند درجة معنوية 5 %، وفرضيات الاختبار تكون كما يلي:

H_0 يوجد جذر الوحدة وتعتبر السلسلة غير مستقرة

H_1 لا يوجد جذر الوحدة وتعتبر السلسلة مستقرة، لنعيد الاختبار في الفرق الأول للسلسلة

والفرق الثاني، وفيما يلي نتائج هذا الاختبار و المحصل عليها من برنامج eviews والملخصة في الجدول التالي: (عبد الغفور و نهاد شريف، 2008)

الجدول (4) : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

الفرق 1		المستوى		السلسلة والثبات	
ثابت (0)	لا اتجاه (0)	ثابت (0)	لا اتجاه (0)	ثابت (0)	لا اتجاه (0)
		-3.38	-5.25	-4.81	LPIB القيمة المقدره القيمة الحرجة
		-1.95	-3.57	-2.96	
		-3.50	-5.34	-5.42	LIMPN القيمة المقدره القيمة الحرجة
		-1.95	-3.57	-2.96	
		-3.06	-6.07	-5.43	LIMPP القيمة المقدره القيمة الحرجة
		-1.95	-3.57	-2.96	

المصدر: من إعداد الباحثين: اعتمادا على مخرجات (EViews)

من خلال النتائج الموضحة في الجدول نستنتج أن السلاسل الزمنية (Lpib)، (Limpn) مستقرة في المستوى بعد وجود كل القيم المقدرة الخاصة بالسلاسل أكبر من القيم الحرجة و أقل من 5%، ومنه نرفض الفرض العدمي بعدم وجود جذر الوحدة واستقرار السلاسل في المستوى.

3.2.3 اختبار التكامل المشترك: عن طريق إتباع منهجية أنجل قرانجر، ويتحقق ذلك بخطوتين:

الخطوة الأولى: ويتم ذلك بتقدير انحدار التكامل المشترك من خلال العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والتابعة باستخدام طريقة المربعات الصغرى .

شروط التكامل:

-ان تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة وهو ما حدث حيث استقرت عند المستوى.

-اختبار استقرار البواقي :حيث من خلال النتائج المتحصل عليها بعد دراسة استقرارية البواقي

النموذج، تم التوصل إلى أن بواقي النموذج مستقرة في المستوى، كما هي موضحة في الجدول (5) أدناه.

الجدول رقم(05) يوضح استقرارية البواقي

الفرق 1		المستوى			السلسلة والثبات
لا ثابت لا	ثابت	لا ثابت لا	ثابت	ثابت (0)	
اتجاه(0)	واتجاه(0)	اتجاه(0)	واتجاه(0)		
		-5.73	-5.66	-5.62	e
		-1.95	-3.57	-2.96	القيمة المقدرة القيمة الحرجة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات (EViews)

الخطوة الثانية: نموذج تصحيح الخطأ وذلك لبيان العلاقة في الأجل القصير. (عطية، 2005، صفحة

513)

نقوم بدراسة إشكالية عدم ثبات التباين ثم نلجأ إلى إضافة البواقي مبطئة سنة واحدة ونقارن نتائج المعلمات والجدول(6) في الملحق يبين النتائج المتحصل عليها، فيظهر لنا من الجدول (6) في الملحق أن المتغير المستقل DLIMPP معنوي، لأنه أقل من 5% ، أي لديها علاقة مع المتغير التابع في الأجل القصير، أما المتغير المستقل الأخر DLIMPN غير معنوي، لأن قيمته 0.17، أي أكبر من 5%، وهو ما يبين عدم وجود علاقة مع المتغير التابع في الأجل القصير.

4.2.3 دراسة العلاقة في الأجل الطويل : ويكون ذلك عن طريق التكامل المشترك من خلال شرطين:

- معامل نموذج تصحيح الخطأ (1-e) والذي يقدر بأقل من 5% ويساوي 0.0000 ويعتبر

معنوي، وبالتالي يوجد علاقة في الأجل الطويل.

- لوجود علاقة في الأجل الطويل يجب أن تكون قيمة معاملها سالبة وهي تساوي -1.06 ما يؤكد وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

5.2.3 دراسة النموذج من خلال المشاكل القياسية ويكون ذلك بدراسة ثلاث مشاكل

البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، اختلاف التباين واختلاف الارتباط الذاتي (عطية، 2005، صفحة 524)

1.5.2.3 البواقي تتبع التوزيع الطبيعي: ويظهر ذلك من خلال الشكل (4) في الملحق.

حيث أن قيمة جارك بيرا تساوي 0.55 وهي أكبر من القيمة المعنوية 5%، والقيمة الاحتمالية $p=0.75$ وهي أكبر من 5%، بالتالي قبول الفرضية H_0 وهي ان المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي.

2.5.2.3 اختلاف التباين: حيث يظهر من الجدول (7) في الملحق أن القيمة المحسوبة هي 0.0565 أي أكبر من 5%، ومنه نقبل الفرضية H_0 والتي تفيد بعدم وجود اختلاف التباين.

3.5.2.3 اختبار الارتباط الذاتي: حيث يظهر من الجدول (8) في الملحق أن القيمة المحسوبة هي 0.9540 أكبر من 5%، أي نقبل الفرضية H_0 بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وبالتالي فالنموذج خال من المشاكل القياسية.

6.2.3 نتائج تقدير النموذج: حيث أعطيت العلاقة كالتالي:

$$DLPIB = -0.008455 + 0.5875*DLIMPP + 0.1561*DLIMPN - 1.06282*E_{(-1)}$$

بجيث $dw=1.99$ و $f=0.000002$ و $adj.r-squared=0.64$

3.3 التفسير الاقتصادي للنموذج:

بعد التأكد من صلاحية النموذج إحصائياً، يمكن تفسير النموذج اقتصادياً كما يلي: عدم معنوية الجباية العادية، أي ليس لها تأثير على الناتج المحلي في الفترة (1990-2019)، وهو مخالف لما تم افتراضه.

بالمقابل معنوية الجباية البترولية ما يبين وجود علاقة مع الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما تم افتراضه، كما لها تأثير إيجابي، أي علاقة طردية كون اقتصاد الجزائر ريعي ويعتمد على المحروقات بالدرجة الأولى. حيث عندما يتغير $impp$ بوحدة واحدة فإن pib يتغير ب 0.5875 وهي نسبة كبيرة جدا ما يبين مدى تأثر الناتج المحلي بالجباية البترولية، وكذلك إذا تغير $impp$ بوحدة واحدة فإن pib يتغير ب 0.1561 وهي قليلة مقارنة بالجباية البترولية.

أما القيمة 1.062 فهو معامل تصحيح الخطأ ويقوم بتصحيح المسار بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الأجل الطويل للوصول إلى الاستقرار.

كما يظهر كذلك من f الإجمالية أنها معنوية كونها تساوي 0.000002 وهي اقل من 5% ، ويظهر كذلك من الجدول أن معامل التحديد المصحح يساوي 0.64 وهذا يعني أن 64% من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع هي مفسرة للمتغيرات المستقلة، وحسب (صافي، 2015، صفحة 120) نعتد على معامل التحديد المصحح لأن معامل التحديد يزداد بازدياد المتغيرات المستقلة. ويظهر من خلال النتائج تأثير الإيرادات الجبائية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير والطويل-وهو ما تم افتراضه- بالاعتماد على الجبائية البترولية وهذا طبيعي كون اقتصاد الجزائر يرتبط بشكل مباشر وأساسي بالمحروقات، على الرغم من الإصلاحات الجبائية التي انتهجتها الجزائر منذ 1992 إلا أنها غير مجدية لإحلال الجبائية العادية مكان الجبائية البترولية ، كما أظهرته النتائج بالاعتماد على ما نسبته 58.75% على الجبائية البترولية و15.61% على الجبائية العادية، وهو ما يوافق النظرية الكنزوية في التأثير الايجابي، كما يتوافق والدراسة التي أجريت في الجزائر والتي قام بها بلمقدم مصطفى وبن عاتق حنان من خلال التوصل إلى أن الجبائية تؤثر إيجابا على الناتج المحلي وهو ما يعطي نفس النتيجة بتأثر النمو في الجزائر بصفة كبيرة بالجبائية البترولية على الرغم من الاختلاف في فترة الدراسة من 1968 إلى غاية 2010. ودراسة TAKUMAH سنة 2014 في غانا، التي توصل من خلالها إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الإيرادات الضريبية نحو النمو، ولها اثر ايجابي ومعنوي على النمو في المدى القصير والطويل. وكذا الدراسة التي قاما بها لحول ابراهيم وبومدين حسين سنة 2019، من خلال دراسة اثر السياسة الجبائية على النمو في الجزائر (1990-2017)، وتوصلا إلى ان هناك تأثير ايجابي لكل من النفقات الجبائية والجبائية البترولية وتكوين راس المال المادي في الاجلين الطويل والقصير في حين الجبائية العادية معنوية لكن اثرها سلبي على النمو في الاجل القصير و الطويل. وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية للنمو الداخلي، والتي تشير إلى وجود علاقة طويلة الأجل من خلال المشاريع الاستثمارية التي تحقق النمو عن طريق النفقات التي تغطي من الإيرادات.

اما عن الاختلاف فهناك دراسات قليلة توصلت الى العكس منها دراسة أحمد داليا محمد اسماعيل واخرون سنة 2014 في السودان (1980-2012) ، وتوصلت الى أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج والضرائب، وأن الضرائب تؤثر سلبا على الناتج المحلي.

4. الخاتمة

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن الإيرادات الجبائية تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في الفترة 1990-2019 بالاعتماد الشبه الكلي على الجباية البترولية كونها تغطي النفقات العامة، سواء في الأجل القصير أو الطويل، كما بينت النتائج أن الجباية العادية غير معنوية فهي غير مؤثرة في الناتج المحلي، أي لا تساهم في دفع عجلة التنمية على الرغم من الإصلاحات التي اعتمدها الجزائر منذ 1992، بالمقابل الجباية البترولية معنوية وذات علاقة طردية إيجابية مع الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يدل على تأثيرها الايجابي على الميزانية والاقتصاد والناتج، كون الاقتصاد الجزائري ريعي، كما بينت الدراسة من خلال نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة طويلة الأجل.

وعلى ضوء النتائج المتحصل عليها، يمكن القول أن السياسة الضريبية في الجزائر لا تحقق الأهداف التنموية المرجوة، ورغم أهمية الجباية البترولية في تمويل الميزانية إلا أنها موردا غير مستقرا لارتباطها بسعر الصرف، سعر البرميل الخام، الطلب على المحروقات على المستوى الدولي، بالإضافة إلى الظروف المناخية، ومن هنا تظهر حتمية تطوير إيرادات الجباية العادية. وفيما يلي بعض التوصيات التي وجب إتباعها:

- إعادة النظر في القانون المتعلق بالضرائب وإصلاحه بما يضمن محاربة كل أنواع الغش والتهرب الضريبي، وكذا إعادة النظر في الإعفاءات الممنوحة كونها تقلص من الحصيلة الضريبية.
- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة بما يتناسب والبنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
- تطوير الاقتصاد والعمل على تنويع مصادر الدخل من اجل ضمان نمو اقتصادي مستدام.
- ترشيد النفقات العمومية لتفادي العجز الموازي، والعمل على توجيه الإنفاق وربطه بمعدل نمو الناتج المحلي مباشرة، من خلال الإنفاق على المشاريع الاستثمارية التي تساعد في خلق القيمة المضافة، والتقليل من نفقات التسيير الاستهلاكية لتخفيف الضغط على الجباية البترولية، ورفع من الجباية العادية وتوسيع الوعاء الضريبي وعصرنة الإدارة الجبائية.
- تشجيع الإنتاج المحلي والعمل على ترقية الصادرات وترشيد الاستيراد.
- الاعتماد على وسائل الدفع الالكتروني كآلية للمراقبة والتحصيل.
- تغيير العملة الوطنية كآلية لتحصيل الأموال المكتنزة واستعمالها في الدورة الاقتصادية والقضاء على التهرب الضريبي .
- فرض الضرائب على الثروة، وكذا المهن الحرة وإلزامهم العمل بالفواتير.
- اللجوء إلى الرقمنة لتسهيل عملية الرقابة و القضاء على البيروقراطية.
- ضرورة استغلال كل الموارد المتاحة واللجوء الى التنويع الاقتصادي كبديل للمحروقات.

- التنسيق بين السياسات الاقتصادية لبلوغ الهدف.
- تشجيع الاستثمار لما له من اثار ايجابية من خلال توسيع القاعدة الانتاجية ودعم النمو.
- الاستثمار في راس المال البشري وتدريبه للمساهمة في بناء اقتصاد قوي يضمن الاستمرارية.
- تعزيز دور القطاع الخاص والعمل على تخصيص الايرادات كنفقات منتجة.
- التوسع في الإعفاءات الضريبية لزيادة الإنتاج وضرورة التركيز علي جانب الضرائب غير المباشرة خاصة الضرائب الجمركية وذلك على السلع المستوردة التي تقابل المثل المنتج.

5. قائمة المراجع:

1. الدجاوي أحمد، (2018)، مفاهيم أساسية حول السياسة الضريبية، مجلة الميزان، المجلد 211 (العدد 20)، ص 44-58.
2. الحجازي، السيد مرسي وآخرون، (2007)، النظم الضريبية، اليكس لتكنولوجيات المعلومات، مصر.
3. الحجازي، السيد مرسي، (1998)، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر.
4. مراد، الناصر، (2003)، فعالية النظام الضريبي بين الفعالية و التطبيق، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، ط1، الجزائر.
5. حميدة، أوكيل، (2016)، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس.
6. خويلد ابراهيم (2018)، التحويل اللوغارتمي للمتغيرات، مآله وماعليه، الموقع:
7. <https://sites.google.com/site/khouiledibrahim/posts/althwylallwgharytmyllmtyatmalhwmalyh>(consulté le 05/06/2020).
8. سليم رضوان، (2008)، دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المجلد 08 (العدد 08)، ص 89-105؛
9. سمير خالد، صافي، (2015)، مقدمة في تحليل نماذج الانحدار باستخدام eviews، مكتبة افاق للنشر، غزة.
10. عبد الغفور. & نهاد شريف، (2008)، دراسة استقرارية بعض نماذج السلاسل الزمنية غير الخطية مع التطبيق، مجلة الرافدين لعلوم الحاسبات والرياضيات، المجلد 05 (العدد 02)، ص 99-116.
11. مختار، عبد الهادي، (2016)، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان.

12. محمد، عطية، (2005)، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر.
13. عبد الحميد، عفيف، (2015)، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر (2001-2012)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف.
14. قانون المالية 2019، (2018)، إيرادات الميزانية، الجريدة الرسمية، العدد 79.
15. عبد المجيد، قدي، (2011)، دراسات في علم الضرائب، دار حرير للنشر والتوزيع، الأردن.
16. سيد احمد، كبداني، (2013)، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان.

6. ملاحق

الجدول (3) : يمثل معنوية المعامل و النموذج ككل

Dependent Variable: LPIB
Method: Least Squares
Date: 03/06/20 Time: 17:54
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIMPP	0.603960	0.147443	4.096231	0.0003
LIMPN	0.172649	0.146452	1.178872	0.2487
C	0.010520	0.123438	0.085223	0.9327
R-squared	0.425177	Mean dependent var	0.433333	
Adjusted R-squared	0.382597	S.D. dependent var	0.504007	
S.E. of regression	0.396023	Akaike info criterion	1.079952	
Sum squared resid	4.234530	Schwarz criterion	1.220072	
Log likelihood	-13.19928	Hannan-Quinn criter.	1.124777	
F-statistic	9.985489	Durbin-Watson stat	2.138032	
Prob(F-statistic)	0.000567			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات (Eviews)

الجدول رقم (06) يبين دراسة إشكالية عدم ثبات التباين

Method: Least Squares

Date: 02/04/20 Time: 11:21

Sample (adjusted): 1991 2019

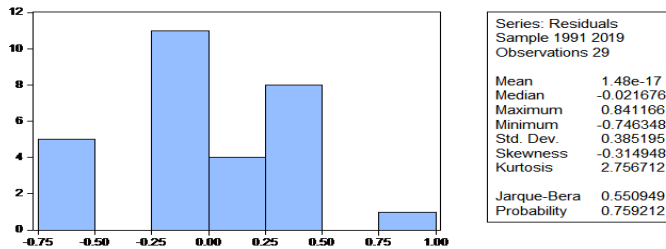
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.008455	0.075846	-0.111477	0.9121
DLIMPP	0.587515	0.110140	5.334231	0.0000
DLIMPN	0.156108	0.110781	1.409163	0.1711
E(-1)	-1.062830	0.203818	-5.214608	0.0000

R-squared	0.679573	Mean dependent var	-0.034483
Adjusted R-squared	0.641122	S.D. dependent var	0.680481
S.E. of regression	0.407652	Akaike info criterion	1.170636
Sum squared resid	4.154501	Schwarz criterion	1.359228
Log likelihood	-12.97422	Hannan-Quinn criter.	1.229700
F-statistic	17.67364	Durbin-Watson stat	1.999754
Prob(F-statistic)	0.000002		

المصدر: من إعداد الباحثين: اعتمادا على مخرجات (EViews)

الشكل رقم : (04) توزيع الأخطاء



المصدر: من إعداد الباحثين: اعتمادا على مخرجات (EViews)

الجدول رقم (07) يبين دراسة إشكالية اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	3.985723	Prob. F(1,26)	0.0565
Obs*R-squared	3.721779	Prob. Chi-Square(1)	0.0537

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات (EViews)

الجدول رقم (08) يبين دراسة إشكالية الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.047184	Prob. F(2,23)	0.9540
Obs*R-squared	0.118499	Prob. Chi-Square(2)	0.9425

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات (EViews)